[مسائل وأجوبتها لابن هشام الأنصاري]

قال الشيخ جمال الدين بن هشام الأنصاري[١] - رحمه الله

سألني بعض الإخوان وأنا على جناح السّفر عن توجيه النّصب في نحو قول القائل: فلانٌ لا يملك درهَمًا فضلاً عن دينار.

وقوله : الإعراب لغةً : البيان،واصطلاحاً: تغير الآخر لعامل.

والدليل لغةً،المرشد.

والإجماع لغة : العزم.

والسّنة لغةً:الطّريقة.

وقوله: يجوز كذا خلافاً[٢] لفلان.

وقوله: وقال أيضاً.

وقوله: هَلُمّ جرًّا.

وكلّ هذه التراكيب[٣] مشكلةٌ ولست على ثقة من أنها عربيّة، وإن

(١) في ط : « الأنضاري » بالضاد ، تحريف واضح .
(٢) في ط : « إخلافاً » تحريف .
(٣) في ط : «تراكب»، تحريف،

كانت مشهورةً في عُرْف الناس. وبعضها لم أقف لأحد على تفسير له . ووقفت لبعضها على تفسير لا يشْفى عليلاً، ولا يُبَرِّد غليـلاً.

وها أنا موردٌ في هذه الأوراق ما تيّسر لي معتذراً بضيق الوقت، وسُقْم الخاطر. وما توفيقي إلاّ بالله ، عليه توكلت، واليه أُنيب./ [٣ / ١٨٨]

[فلان لا يملك درهمًا فضلاً عن دينار]

أما قوله : فلان لا يَملِكُ درهماً فضلاً عن دينار فمعناه : أنه لا يملك دِرْهماً ولا ديناراً ، وأنّ عَدَم مِلْكه الدّينار أولـى مِنْ عدم مِلْـكه الدّرهم، وكأنه قال: لا يملك دِرْهماً ، فكيف يملك ديناراً ؟

وهذا التركيب زعم بعضهم أنه مسموع . وأنشد عليه :

٦١٦ =قَلّما يَبْقى على هذا القَلَقْ صَخْـرة صمّـاء فضـلاً عن رَمَق

الرّمق : بقية الحياة . ولا تستعمل فضلا هذه إلاّ في النّفي وهو مستفاد من البيت من : « قلّما » .

قال بعضهم : حدث لـ « قلّ » حين كُفّت بـ « ما » إفادةُ النّفي ، كما حدث لإنّ المكسورة المشددة حين كُفّت إفادة الاختصاص .

قلت : وهذا خطأٌ ، فإنّ قَلّ تستعمل للنّفي قبل الكف . يقال : قَلّ أحدٌ يعرف هذا إلاّ زيد ، بمعنى لا يعـرف هذا إلاّ زيد ، ولهـذا تستعمل مع « أحد » .

وصحّ إبدال المستثنى وهو بدل إما من « أحد » أو من ضميره .

و(على) في البيت للمعيّة مثلها في قوله تعالى : (وإنّ ربَّك لذو مغفرة للنّاس على ظُلْمِهم)[1] ، « الحمد للهِ الذي وهب لي على الكِبَر إسمعيل وإسحاق »[2] ، وانتصاب «فضلاً» على وجهين محكّيين عن الفارسيّ .

الأول : أن يكون مصدرًا لفعل محذوف ، وذلك الفعل نعتٌ للنكرة .

الثاني : أن يكون حالاً من معمول الفعل المذكور .

هذا خلاصة ما نقل عنه ، ويحتاج إلى بسط يوضّحه .

اعلم أنه يقال : فَضُل عنه وَعَلَيْه بمعنى : زاد .

فإن قَدّرته مصدراً بتقدير : لا يملك دِرْهماً يفضلُ فضلاً عن دينار ، فذلك الفعل المحذوف صفة لـ « درهماً » . كذا حكي عن الفارسيّ .

ولا يتعيّن كون الفعل صفةً بل يجوز أن يكون حالاً ، كما جاز في « فضلاً » أن يكون حالاً على ما سيأتي تقريره .

---

(١) الرّعد / ٦

(٢) إبراهيم / ٣٩

نعم، وجْه الصّفة أقوى ، لأن نعت النكرة كيف كان أقيس من مجيء الحال منها .

وإن قَدّرته حالاً ، فصاحبها يحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون ضمير المصدر محذوفاً أي لا يملكه أي لا يملك المِلْك على حدّ قوله : / [٣ / ١٨٩]

٦١٧ = * هذا سُراقةُ للقرآن يَدْرسُهُ[1] *

(١) تمامه :

* والمرْءُ عند الرُّشا إن يَلْقَها ذيبُ *

وهذا الشاهد من أبيات سيبويه ١ / ٤٣٧ التي لم يُعرف قائلها، وهو أيضاً من شواهد : الخزانة ١ / ٢٢٧ ، ٢ / ٣٨٣ ، ٣ / ٥٧٢ ، ٤ / ١٧٠ ، والهمع والدرر رقم ١١١٩ .

وقد استشهد سيبويه بهذا البيت على مجيء الهاء مفعولاً مطلقاً. وهذا الضمير راجع للمصدر المدلول عليه بالفعل ، وإنما لم يجز عودهُ للقرآن لئلا يلزم تعدّى العامل إلى الضمير وظاهره معاً .

وذكر الدرر اللوامع : أن الأعلم قال : هجا هذا الشاعر رجلاً من القُرّاء نسب إليه الرّياء ، وقبول الرُّشا ،والحِرْص عليها . ونقد البغدادي في الخزانة رأى الدماميني الذي سطّره في الحاشية الهندية حيث ذكر « أن هذا البيت من المدح لا من الهجاء، وظنّ أن سراقة هو سراقة بن جُعْشُم الصّحابيّ مع أنه في البيت غير معلوم من هو ؟ وحرّف فيه تحريفات ثلاثة :

الأول : الرُّشا بضم الراء والقصر جمع رُشْوة. قال هو بكسر الراء مع المدّ : الحبل ، وقصره للضرورة ، وأنّثهُ على معنى الآلة . وكلامه هذا على حدّ : « زنّاه فحدّه » [يقصد الشنقيطي بهذه العبارة :أنه اتهمه بارتكاب الزنى، =

أي يدرس الدرس إذْ ليس الضّمير للقرآن ، لأنّ اللاّم متعلّقة بيدرُس ، ولا يتعدّى الفعل إلى ضمير اسم وإلى ظاهره جميعاً ، ولهذا وجب في : زيداً ضربتُهُ تقدير عامل على الأصح .

وعلى هذا خرّج سيبويه والمحقّقون نحو قوله : ساروا سريعاً أي ساروه ، أي ساروا السّير سريعاً .

وليس سريعاً عندهم نعتاً لمصدر محذوف لالتزام العرب تنكيرهُ ، ولأن المحذوف لا يُحذف إلا إن كانت الصّفة مختصّةً بجنسه ، كما في : رأيت كاتباً أو حاسباً أو مهندساً ، فإنها مختصّة بجنس الإنسان .

ولا يجوز رأيت طويلاً : ورأيت أحمر .

وفي هذا الموضع بحث ليس هذا موضعه .

الثاني : أن يكون قوله : درهماً حالاً .

= ثم أقام عليه الحدّ ، أي أن كلامه هذا يشبه من اتّهم إنساناً بالزّنى ، ثم أقام عليه الحدّ] .

والثاني : أن قوله : « يَلْقها » بفتح الياء من اللُّقَى ، وقد ضبطه بضم الياء من الإلقاء .

والثالث : أن قوله : « ذيب » بكسر الذال والهمزة المبدلة ياء وهو الحيوان المعروف . وهو صحّفه ذنباً بفتح الذال والنون » .

ونقد البغدادي معنى البيت الذي سطّره الدماميني في الحاشية الهندية ، مبيناً أنه معنى غير مراد . وانظر هذا النقد في الدرر اللوامع ٤ / ١٧٢ ، ١٧٣ .

فإن قلت : كيف[1] جاز مجيء الحال من النكرة ؟ قلت : أما على قول سيبويه فلا إشكال لأنه يجوز عنده مجيء الحال من النكرة وإن لَمْ يُمكن الابتداء بها . ومن أمثلته : « فيها رجلٌ قائماً » . ومن كلامهم : « عليه مائة بيضاً » . وفي الحديث : « وصلى وراءه قومٌ قياماً » .

وأما على المشهور من أن الحال لا تأتي من النكرة إلا بمسوّغ فلها هنا مسوّغان :

الأول : كونها في سياق النّفي ، والنّفي يخرج النّكرة من حيّز الإبهام إلى حيز العموم ، فيجوز حينئذ الإخبار عنها ومجيء الحال منها .

الثاني . ضَعْف الوصف . ومتى امتنع الوصف بالحال أو ضعف ساغ مجيئُها من النكرة .

فالأول : كقوله تعالى : « أَوْ كالَّذي مَرّ على قريةٍ وهي خاوية »[2].

وقول الشاعر :

٦١٨ = مضى زَمَنٌ والنّاس يَسْتَشْفِعون بي
فهلْ لي إلى ليلى الغداةَ شَفِيعُ[3]

---

(١) في ط : « كف » مكان : « كيف » ، تحريف ظاهر .
(٢) البقرة / ٢٥٩ .
(٣) نسب إلى مجنون بني عامر . انظر ديوانه /١٩١، وهو من شواهد : المغنى ٢ /=

فإن الجملة المقرونة بالواو لا تكون صفةً خلافاً للزمخشريّ .

وكقولك : هذا خاتمٌ حديداً عند من أعربه حالاً ، لأن الجامد المحض لا يوصف به .

والثاني ، كقولهم : مررت بماءٍ قِعْدَةَ رَجُلٍ ، فإنّ الوصف بالمصدر / [٣ / ١٩٠] خارجٌ عن القياس .

فإن قلت : هلا أجاز الفارسيّ في « فضلاً » كونه صفةً لـ « درهماً » .

قلت : زعم أبو حيّان : أن ذلك لا يجوز(١)لأنه لا يوصف بالمصدر إلا إن أريدت المبالغة ، لكثرة ذلك الحدث من صاحبه ، وليس ذلك بمرادٍ هنا .

قال : وأما القول بأنه يوصف بالمصدر على تأويله بالمشتقّ أو على تقدير المضاف فليس قول المحققين .

قلت : هذا كلام عجيبٌ ، فإن القائل بالتأويل الكوفيّون ، ويؤولون عدلاً بعادل ، ورِضىً بمرضيّ . وهكذا يقولون في نظائرها .

= ٧٤ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطي / ٨٤٢ ، ويذكر السيّوطيّ في شرحه لشواهد المغنى أنه لقيس بن ذريح ، وتمامه في روايته .

* فهل إلى لبنى الغداة شفيعُ *

وهو أيضاً من شواهد الهمع والدرر رقم ٩٣٤ .

(١) « لا يجوز » سقطت من ط .

والقائل بالتقدير البصريّون ، يقولون : التقدير : ذو عدل ، وذو رِضًى .

وإذ كان كذلك فمَنْ المحقّقون ؟

ثم اختلف النّقل عن الفريقين . والمشهور أن الخلاف مطلقٌ .

[وقال ابن عصفور وهو الظاهر ـ : أن الخلاف حيث لا تقصد المبالغة ، فإن قصدت فالاتفاق على أنه لا تأويل ولا تقدير ، وهذا الذي][1] قاله ابن عصفور: هو الذي في ذهن أبي حيّان ، ولكنه نسي فتوهّم أن ابن عصفور قال: إنه لا تأويل مطلقاً، فمن هنا ـ والله أعلم ـ دخل عليه الوهم.

والذي ظهر لي أن الفارسي إنما لم يُجزِ في « فضلاً » الصّفة ، لأنه رآه منصوباً أبداً ، سواء كان ما قبله منصوباً كما في المثال أم مرفوعاً كما في البيت أم مخفوضاً كما في قولك : فلان لا يهتدى إلى ظواهر النّحو فضلاً عن دقائق البيان .

فهذا منتهى القول في توجيه إعراب الفارسيّ .

وأمَّا تنزيلُهُ على المعنى المراد فعسرٌ . وقد خُرّج على أنه من باب قوله :

---

(١) ما بين معقوفين سقط من ط ، صوابه من النسخ المخطوطة .

٦١٩ = * عَلَى لا حبٍ لا يَهْتَدِي بمناره[1] *

ولم يذكر أبو حيّان سوى ذلك . وقال : قد يسلّطون النفي على المحكوم عليه بانتفاء صفته ، فيقولون : ما قام رجل عاقلٌ ، أي لا رَجُلَ عاقل فيقوم ، ثم أنشد بيت امرىء القيس المذكور ، فقال: ألا ترى أنه لا يريد إثبات منار للطّريق ، وينفي الاهتداء عنه ، إنما يريد نفي المنار فتنتفي الهداية به ، أي لا منار لهذا الطّريق فيهتدى به .

وقال الأفوه الأوديّ :

[٣ / ١٩١] ٦٢٠ = بِمَهْمَهٍ ما لأنيس به حِسٌّ فما فيه له مِنْ رسيس[2]

(١) يقال : لحب الطريقُ يلحُبُ لحوباً : وضح . ومنه قول أم سلمة لعثمان رضى الله عنه : « لا تعفّ طريقاً كان رسول الله ﷺ لحَبها ، أي أوضحها ، ونهجها .
وعن الليث : طريق لاحبٌ ولحْبٌ ، وملحوبٌ إذا كان واضحاً . انظر : اللسان : « لحب »
والشاهد لامرىء القيس . انظر ديوانه / ٩٥ وتمام الشطر .
* إذا سافَهُ العوْدُ النّباطيُّ جَرْجَرَا *
وسافه : شمّه . والعود: الجمل المسنّ ، والنّباطيّ الضخم ، ونسبه إلى النّبط، وهم قوم كانوا ينزلون بين العراقين ، وجرجر : رغا وضج . انظر هامش الديوان ومطلع القصيدة التي منها الشاهد.
سمالك شوق بعدما كان أقصرا وحلّتْ سليمى بطن فوٍّ فعرعرا
قالها حين توجه إلى قيصر مستنجداً على بني أسد.

(٢) انظر ديوان الأفوه الأودي/ ١٨ ضمن مجموعة الطرائف الأدبية،وانظر أمالي القالي ١/ ١٢٤ ، ١٢٥ وفي نسخ الأشباه: «بمهمه ما لا أنيس»

لا يريد أنّ بهذا القفر أنيساً لا حِسّ له ، إنما يريد : لا أنيس به فيكون له حسّ .

وعلى هذا خُرّج : « فما تَنْفَعُهم شفاعةُ الشّافعين »[1] أي لا شافع لهم ، فتنفعهم شفاعتُه : و « لا يسألون الناس إلحافاً »[2] أي لا سؤال فيكون إلحافاً .

قال وعلى هذا يتخرّج المثال المذكور أي لا يملك درهماً فيفضل عن دينارٍ له . وإذا انتفى مِلْكُه للدرهم كان انتفاءُ مِلْكه للدّينار أولى .

قلت : وهذا الكلام الذي ذكره لا تحريفَ فيه ، فإن الأمثلة المذكورة من بابين مختلفين ، وقاعدتين متباينتين ، أميز كلاً منهما عن الأخرى ، ثم أذكر أن التخّريج المذكور لا يتأتّى على شيء منهما .

القاعدة الأولى : أن القضية السالبة لا تستلزم وجود الموضوع ، بل كما تَصْدُق مع وجوده تصدق مع عدمه . فإذا قيل : ما جاءني قاضي

بلا النافية وفي الديوان : * بمهمه ما لأنيس به *

وهو من قصيدة مطلعها :

أمّا تَرَىْ رأسي أزرى به مأسُ زمان ذي انتكاس مؤوس

قال أبو زيد : رسوت عنه حديثاً أرسوه رِسْوًا : حدّثت عنه .

(١) المدثر / ٤٨

(٢) البقرة / ٢٧٣

مكة ، ولا ابن الخليفة صَدَقت القضيّة ، وإن لم يكن بمكة قاضٍ ولا للخليفة ابن .

وهذه القاعدة هي التي يتخرّج عليها : « فما تنفعهم شفاعة الشافعين » ، وبيت امرىء القيس ، فإن شفاعة الشّافعين بالنّسبة إلى الكافرين غير موجودة يوم القيامة ، لأن الله تعالى لا يأذن لأحد في أن يشفع لهم ، لأنه لا يأذن في ما لا ينفع ؛ لتعاليه عن العَبث ، ولا يشفع أحدٌ عند الله إذا لم يأذن الله له : ﴿ مَنْ ذا الَّذي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إلاّ بإذنه ﴾[1] .

وكذلك المنار غير موجود في اللاّحب المذكور ، لأن المراد التمدّح بأنه يقطع الأرض المجهولة من غيرها ، ويهتدى به ، فغرضه إنما تعلّق بنفي وجود ما يهتدى به في تلك الطّريق التي سلكها ، لا بنفي وجود الهداية عن شيء فيها للاهتداء به .

وأمّا قول أبي حيان وغيره : المراد لا شافع لهم فتنفعهم شفاعته ، ولا منار فيهتدى فليس بشيء ، لأن النفي إنّما يتسلط على المسند لا على المسند إليه ، ولكنّهم لما رأوا الشّفاعة والمنار غير موجودين توهّموا أن ذلك من اللفظ فزعموا ما زعموا .

وفَرْقٌ بين قولنا : الكلام صادق مع عدم المسند إليه ، وقولنا : إن الكلام اقتضى عدمه . / [٣ / ١٩٢]

(١) البقرة / ٢٥٥

القاعدة الثانية : أن القضية السالبة المشتملة على مقيّد نحو : ما جاءني رجل شاعرٌ يحتمل وجهين .

أحدهما : أن يكون نفي المسند باعتبار المقيّد ، فيقتضي المفهوم في المثال المذكور وجود مجيء رَجُلٍ ما غير شاعر، وهذا هو الاحتمال الراجح المتبادر ، ألا ترى أنه لو كان المراد نفيه عن الرجل مطلقاً لكان ذكر الوصف ضائعاً ، ولكان زيادةً في اللفظ ونقصاً في المعنى المراد .

الثاني : أن يكون نفيه باعتبار المقيّد وهو الرجل . وهذا احتمال مرجوح لا يصار إليه إلاّ لدليل ، فلا مفهوم حينئذ للتّقيد ، لأنه لم يُذكر للتّقيد ، بل ذكر لغرضٍ آخر ، كأن يكون المراد مناقضة من أثبت ذلك الوصف ، فقال : جاءك رجل شاعر، فأردت التّنصيص على نفي ما أثبته ، وكأن يراد التّعريض كما أردت في المثال المذكور أن تُعَرِّض بمن جاءه رجلٌ شاعر .

وهذه من القاعدة التي لم يتخرّج عليها : « لا يسألون الناس إلحافاً » ، فإن الإلحاف قَيْدٌ في السؤال المنفيّ .

والمراد من الآية ـ والله أعلم ـ نفي السؤال البتّة بدليل : ﴿ يَحْسَبُهم الجاهِلُ أغنياءَ من التَّعفُّف ﴾[1] والتّعفّفُ لا يجامع

(١) الآية بتمامها : «للفقراء الذين أُحْصِروا في سبيل الله لا يستطيعون ضرْباً =

المسألة ، ولكن أريد يذكر الإلحاف - والله أعلم - التّعريض بقوم ملحفين توبيخًا لهم على صنيعهم ، أو التّعرض بجنس الملحفين وذمّهم على الإلحاف ، لأن النقيض للوصف الممدوح مذمومٌ .

والمثال المبحوثُ فيه متخرّج على هذه القاعدة فيما زعموا ، فإن « فضلاً » مقيّد للدّرهم ، فلو قدّر النفي مُسَلّطاً على القَيْد اقتضى مفهومه خلاف المراد ، وهو أنه يملك الدرهم ، ولكنه لا يملك الدينار .

ولمّا امتنع هذا تعيّن الحَمْلُ على الوجه المرجوح ، وهو تسليط النّفي على المقيد ، وهو الدرهم ، فينتفي الدّينار ، لأن الذي لا يملك الأقل لا يملك الأكثر ، فإن المراد بالدّرهم ليس الدّرهم العُرْفي ، لأنه يجوز أن يملك الدينار مَنْ لا يملكه ، بل المراد ما يساوي من النّقود دِرْهماً ، فهذا توجيه التّخريج .

وأما الاعتراض عليه فمن جهة أن القيد ليس نفس الدّينار حتى يصير المعنى : لا يملك درهماً فكيف ديناراً ؟ وإنما القيد قوله : فضلاً عن دينار والكلام لم / يسق لنفي مِلْك الزائد عن الدّينار بل لنفي مِلْك الدينار نفسه . [٣ / ١٩٣]

= في الأرض ، يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفّف تعرفهم بسيماهم ، لا يسألون الناس إلحافاً ، وما تنفقوا من خَيْر فإن الله به عليم » البقرة / ٢٧٣ .

ثم يلزم عن ذلك انتفاء مِلْك ما زاد عليه .

والذي ظهر لي في توجيه هذا الكلام أن يقال : إنه في الأصل جملتان مستقلّتان ، ولكن الجملة الثانية دخلها حذفٌ كثير وتغيرٌ حصل الإشكال بسببه .

وتوجيه ذلك أن يكون هذا الكلام في اللفظ أو في التقدير جواباً لمستخبر ، قال : أيملك فلانٌ ديناراً ؟ أو رَدًّا على مُخْبِر ، قال : فلان يملك ديناراً ، فقيل في الجواب : فلانٌ لا يملك دِرْهماً . ثم استأنف كلاماً آخر ، ولك في تقديره وجهان :

الأول : أن يقال : أخبرتك بهذا زيادةً عن الإخبار عن دينار استفهمت عنه زيادةً عن دينار ، وأخبرت بملك له ، ثم حذفت جملة : أخبرتك بهذا ، وبقي معمولها ، وهو « فضلاً » كما قالوا : « حينئذ الآن » بتقدير : كان ذلك حينئذ واسمع الآن ، فحذفوا الجملتين وأبقَوْا من كُلٍّ منهما معمولهما ، ثم حذف مجرور « عن » ، وجارّ دينار ، وأدخلت « عن » الأولى على الدّينار ، كما قالوا : ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ من زيد ، والأصل : مِنْه في عين زيد ، ثم حذف مجرور « مِنْ » وهو الضمير ، وجارّ العين وهو « في » ، ودخلت « مِنْ » على العين .

الثاني : أن يُقَدّر فضل انتفاء الدّرهم عن فلان عن انتفاء الدينار عنه .

ومعنى ذلك أن يكون حال هذا المذكور في النّفي معروفةً عند النّاس ، والفقير إنما ينفي عنه في العادة مِلْك الأشياء الحقيرة لا ملك الأموال الكثيرة ، فوقوع نفي ملك الدّرهم عنه في الوجود فاضلٌ عن وقوع نفي الدّينار عنه ، أي أكثر منه .

و(فضلاً) على التّقدير الأول حال ، وعلى الثانّي مصدر ، وهما الوجهان اللذّان ذكرهما الفارسيّ ، لكن توجيه الإعرابين مخالفٌ لما ذكر ، وتوجيه المعنى مخالف لما ذكروا ، لأنه إنما يتّضح تطابق اللفظ والمعنى على ما وَجّهت ، لا على ما وَجّهوا .

ولعلّ مَن لَمْ يَقْو أُنْسه بتجوّزات العرب في كلامها يقدح فيما ذكرت ، بكثرة الحذف ، وهو كما قيل :

[٣ / ١٩٤] ٦٢١ =إذا لَمْ يكُن إلاّ الأسنَّةَ مَرْكَبٌ فلاَ رأيَ لِلْمُحتاج إلاّ ركُوبُها /

وقد بيّنت في التّوجيه الأول : أن مثل هذا الحذْف والتّجَوّز واقع في كلامهم .

قال أبو الفتح : قال لي أبو عليّ : مَنْ عَرَف أَلِف ، ومن جهل استوحش .

[الإعراب لغةً البيان]

وأما الإعراب لغة:البيان ونحوه فيتبادر إلى الذهن فيه أوجه :

أحدهما : وهو أقربها تبادراً أن يكون على نزع الخافض ، والأصل الإعراب في اللّغة : البيانُ .

ويشهد لهذا أنهم قد يُصرّحون بذلك أعني بأن يقولوا : الإعراب في اللّغة : البيان .

وفي هذا الوجه نظر من وجهين .

الأول : أن إسقاط الخافض من هذا ونحوه ليس بقياس ، واستعمال مثل هذا التّركيب مستمرٌّ في كلام العرب .

الثاني : أنهم قد التزموا في هذه الألفاظ التّنكير . ولو كانت على إسقاط الخافض لبقيت على تعريفها الذي كان عند وجود الخافض ، كما بقي التّعريف في قوله :

٦٢٢ =* تمرّون الدِّيار ولم تعوجوا[1]*

---

(١) لجرير ، تمامه :

* كلامكُمُ عليّ إذَنٌ حرامُ *

وصدره في الديوان يختلف ، فقد جاء برواية :

* أتمضون الرسوم ولا تُحَيّا *=

وأصله ، تمرّون على الدّيار ، أو بالدّيار .

وقد يزاد على هذين الوجهين وجهان آخران :

أ ـ أنه ليس في الكلام ما يتعلّق به هذا الخافض[1] .

ب ـ أن سقوط الخافض لا يقتضى النّصب من حيث هو سقوط خافض بل من حيث إن العامل الذي كان الجارّ متعلّقاً به لمّا زال من اللفظ ظهر أثره لزوال ما كان الخافض يعارضه .

فإذا لم يكن في الكلام مايقتضى النّصب من فعل أو شبهه لم يَجُز النصب .

ومن هنا كان خطأ قول الكوفيّين في ـ «ما زيدٌ قائماً »: إن «ما» النافية لم ترفع الاسم ولم تنصب الخبر ، بل ارتفاع «زيد» على أنه مبتدأ ، ونصب «قائماً» على إسقاط الباء .

وهذا الوجهان لو صَحّا لاقتضيا أن لا يجوز الإعراب في اللّغة :

= والشاهد من قصيدة مشهورة مطلعها .

متى كان الخيامُ بذي طلُوحٍ سُقيتِ الغيثَ أيتها الخيامُ

انظر الديوان / ٤١٦ .

من شواهد : ابن يعيش ٨ / ٨ ، ٩ / ١٠٣ ، والمقرب ١ / ١١٥ والمغنى ١ / ١٥٣ ، ٢ / ٥٢٦ ، العيني ٢ / ٥٦٠ ، والخزانة ٣ / ٦٧١ . والهمع والدرر رقم ١٤٠١ .

(١) في ط : « الحاقط » مكان : «الخافض»، تحريف واضح .

البيان ، ولكن نجيزه على التعليق بأعنى مضمرة معترضة بين المبتدأ والخبر. والفصل بالجملة الاعتراضية جائزٌ اتّفاقاً.

فإن قلت : هلاّ قدرت الجارّ المحذوف أو المذكور متعلّقاً بالجزء المؤخر / عنه فإنّ فيه معنى الفعل؟ [٣ / ١٩٥]

قلت : لفساده معنًى وصناعة ، أمّا معنًى ، لأنه يصير المعنى : الإعراب البيانُ الحاصل في اللّغة ، لا البيان الحاصل في غير اللغة ، وليس المرادُ هذا.

وأمّا صناعةً ، لأن البيان ، ونحوه مصادر ، ولا يتقدّم على المصدر معموله ، ولو كان ظرفاً ، ولهذا قالوا في قول الحماسِيّ :

٦٢٣ = وبعض الحِلم عند الجهـ ل لِلذّلّة إذ عانُ[1]

إنّ اللاّم متعلّقة بإذعان محذوف أبدل منه الإذعان المذكور ، وليست متعلّقة بالإذعان المذكور

فإذا امتنعوا من ذلك حيث لم يظهر تأثير المصدر للنّصب ، ولم

---

(١) للفند الزّمّاني .
من شواهد : الأشمونيّ ٢ / ٢٩١ ، والهمع والدرر رقم ١٤٦٤ ، وانظر شرح ديوان الحماسة ١ / ٣٨ .

يُجَوِّزوا في الجارّ بالحذف، فهم عن تجويز التّقديم عند وجود هذين أبعد.

فإن قلت : هَبْ أن هذا امتنع حيث الخبر مصدر ، لكنّه لا يمتنع حيث هو وصف كقوله : الدليل لغةً المرشدُ.

قلت: بل يمتنع ، لأن اسم الفاعل صلة الألف والّلام ، أي الدليل الذي يرشد، ولا يتقدّم معمول الصّلة على الموصول ولو كان ظَرْفاً، ولهذا يؤول قول الله سبحانه وتعالى: ﴿وكانوا فيه من الزّاهدين﴾[1]، «إنّى لَكُما لَمِنَ النّاصحين[2]». «إني لِعَملكم من القالين[3] » ولوَ قدّرنا ، أل» في ذلك لِمَحْض التّعريف ، كما يقول الأخفش لم نخلص من الإشكال الثّاني ، وهو فساد المعنى ، إذ المعنى حينئذ الدّليل الذي يرشد في الّلغة ، لا الذي يرشد في غير الّلغة

وأيضاً فإذا امتنع التعليق بالخبر حيث يكون الخبر مصدرًا امتنع في الباقي ، لأن هذه الأمثلة باب واحد.

فإن قلت : قدّر التّعليق بمضاف محذوف أي : تفسير الإعراب في اللّغة البيان ، كما قالوا: «أنت منى فرسخان» على تقدير : بُعدُك منّى فرسخان . وقدَّر في مثلها في قولهم: « الاسم» ما دلّ على معنىً

(١) يوسف / ٢٠
(٢) الأعراف / ٢١
(٣) الشعراء / ١٦٨

في نفسه،أي ما دَلّ على معنى باعتبار نفسه ، لا باعتبار أمر خارج عنه ، فإنه إذا لم يحمل على هذا اقتضى أن يكون معنى الاسم، وهو المُسمَّى موجوداً في لفظ الاسم وهو محال، ولهذا يكون المعنى: شرح الإعراب / باعتبار اللّغة البيان. [٣ / ١٩٦]

قلت : هذا تقديرٌ صحيح ، ولكن يبقى الإشكالان الأولان ، وهما أن إسقاط الجار ليس بقياس، وأن التزام التّنكير حينئذ لا وجه له .

الوجه الثاني : أن يكون تمييزاً، وحينئذ فلا يشكل التزام تنكيره ، ولكنّه ممتنعٌ من جهة أن التمييز، إما تفسيرٌ للمفرد كرطل زيتاً أو تفسير للنّسبة كطاب زيد نفساً . وهنا لم تتقدّم نسبةٌ البتّة والاسم مبهمٌ وَضْعاً.

فإن قلت : أليس الإعراب في الحدّ المذكور يحتمل اللُّغويّ والاصطلاحيّ فهو مبهم.

قلنا : الألفاظ المشتركة لا يجيء التّمييز باعتبارها ، لا تقول : رأيت عيناً ذهباً على التّمييز ، وسرّ ذلك أن المشترَك موضوع للدّلالة على ذات المسمى باعتبار حقيقته ، وإنما يجيء الإلباس لعدم القرينة أو للجهل بها .

وأسماء العدد ونحوها مما يميّز لم توضع للذّات باعتبار حقيقتها التي تَحْصُل بالتّمييز، فإنه لا يفهم من عِشْرين إلاعَشْرتان من أيّ معدود

كان ، فهو موضوع على الابهام،فافتقر إلى التمييز، والمشترك إنما وضع لمعيّن ، والاشتراك إنما حصل عند السّامع .

فإن قلت : يمكن أن يكون من تمييز النّسبة بأن يقدر قبله مضاف أي شَرْح الإعراب، فيكون من بابِ: أعجبني طيبه أباً ، فإن كون «أبا» تمييزاً، إنما هو باعتبار قولك : طيبه ، ولا باعتبار الجملة كلّها.

قلت : تمييز النّسبة الواقع بعد المتضايفين لا يكون إلا فاعلاً في المعنى، ثم قد يكون مع ذلك فاعلاً في الصّناعة باعتبار الأصل فيكون محوّلاً عن المضاف إليه نحو : أعجبني طيب زيد أباً ، إذا كان المراد الثّناء على أب زيد، فإن أصله: أعجبني طيب أب زيد، وقد لا يكون كذلك ، فيكون صالحاً لدخول «مِنْ» نحو لله دُرُّه فارساً ، وويَحَهُ رَجُلاً،وويله إنساناً ، فإن الدّر بمعنى: الخير ، والويح والويل بمعنى: الهلاك، ونسبتهما إلى الرجل نسبة الفعل إلى فاعله . ومنه: أعجبني طيب زيد أباً إذا كان الأب نفس زيد.

[٣ / ١٩٧] وتعلّق الشرح بالإعراب ونحوه إنما هو تعلُّق الفعل / بالمفعول، لا بالفاعل. ثمّ إنّا لا نعلم تمييزاً جاء باعتبار متضايفين حذف المضاف منهما.

الوجه الثّالث: أن يكون مفعولاً مطلقاً.

وأصل الإعراب: تغيرّ الآخر لعامل،اصطلحوا على ذلك

اصطلاحاً ، ثم حذف العامل ، واعترض بالمصدر بين المبتدأ والخبر

وهذا الوجه مردُودٌ أيضاً لأنه ممتنع في قولك : الإعراب لغةً: البيانُ، فإن اللّغة ليست مصدراً، لأنها ليست اسما لحدث ، ولهذا توصف بما تُوصف به الألفاظ المسموعة ، فيقال: لغةٌ فصيحةٌ كما يقال: كلمة فصيحةٌ، اسمٌ للّفظ المسموع .

وزعم أبو عمرو بن الحاجب[1] . رحمه اللّه في أماليه[2]: أن

---

(١) ابن الحاجب : علم من أعلام مصر في النحو واللغة ، والأصول والقراءات صاحب مدرسة في النحو ، قائمة على نهج جديد ، وهو عثمان ابن عمرو بن أبي بكر بن يونس الإمام العالم جمال الدين المعروف بابن الحاجب الكرديّ ولد من أواخر سنة ٥٧٠ هـ بإسنا من بلاد الصعيد ، ووافاه الأجل المحتوم من ضحى نهار الخميس سادس عشر من شوال ، ودفن خارج باب البحر بتربة الشيخ صالح بن أبي شامة سنة ٦٤٦ هـ وانظر ترجمته في : الطالع السعيد للإدفوي / ١٦ ، ودائرة المعارف الإسلامية ، المجلد الأول ٢ / ١٢٦ ، وشذرات الذهب ٥ / ٢٣٤ والذيل على الروضتين ، وفيات ٦٤٦ هـ ، والبداية والنهاية ١٣ / ١٧٩ ووفيات الأعيان ١ / ٣١٤ ، ط بولاق . وانظر « المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة » تأليف د / عبد العال سالم مكرم من ص ٥٦ ـ ٩٢ .

(٢) الأمالي : كتاب وضعهُ ابن الحاجب ، تضمّن آراءه في بعض المشكلات النحوية ، وتوجيهات لبعض الآيات القرآنية ، وتعليقات على كتاب « المفصل » للزمخشري ، وآراء في بعض الأبيات لكبار الشعراء . منه نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية رقم ١٠٠٧ نحو .

ذلك على المفعول المطلق ، وأنه في المصدر المؤكّد لغيره، قال ذلك : لأن معنى قولنا: «الإجماع لغة: العزم»: مدلول الإجماع لغةً العزم، والدّلالة تنقسم إلى: دلالة شرع ، وإلى دلالة لغة ، وإلى دلالة عُرْف. فلّما كانت محتملةً وذُكِر أحد المحتملات كان مصدراً من باب المصدر المؤكّد لغيره.

وفيما قاله نظر من وجهين : ما ذكرنا من أن اللّغة ليست مصدراً، لأنها ليست اسماً لحدث.

(٢) ـ أنّ ذلك لو كان مصدراً مؤكداً لغيره لكان إنما يأتي بعد الجملة فإنه لا يجوز أن يتوسّط، ولا أن يتقدّم، لأنه لا يقال: زيد حقّاً ابني ، ولا حقّاً زيدٌ ابني، وإن كان الزّجاج يجيز ذلك ، ولكن الجمهور على خلافه.

الوجه الرابع : أن يكون مفعولاً لأجله.

والتّقدير : تفسير الإعراب لأجل الاصطلاح أي لأجل بيان الاصطلاح.

وهذا الوجه أيضاً لا يستقيم لأن المنتصب على المفعول له لا يكون إلاّ مصدراً ، كقمتُ إجلالاً له، ولايجوز جئتك الماءَ والعُشْبَ[1] بتقدير مضاف، أي ابتغاء الماء والعشب.

(١) في نسخ الأشباه : « ولا يجوز جئتك الماء والعشب بتقدير مضاف »الخ ولعلّ الصواب : « إلاّ بتقدير مضاف » .

الوجه الخامس : وهو النّظر أن يكون حالاً على تقدير مضاف إليه من المجرور ، ومضافين من المنصوب .

والأصل : تفسير الإعراب موضوعَ أهل اللغة أو موضوعَ أهلِ الاصطلاح ، ثم حُذِف المتضايفان على حدّ حذفهما في قوله / [٣ / ١٩٨] تعالى : ﴿ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً من أثر الرّسول ﴾ أي من أثر حافِر فَرَس الرّسول .

ولمّا أُنيب الثّالث عمّا هو الحال بالحقيقة التزم تنكيرُهُ لنيابته عن لازم التّنكير كما في قولهم : « قضيّةٌ ولا أبا حسن لها »، والأصل : ولا مثل أبى الحسن لها . فلمّا أنيب أبو الحسن عن « مثل » جُرِّد عن أداة التّعريف .

ولك أن تقول : الأصل موضوع اللغة أو موضوع الاصطلاح على نسبة الوضع إلى اللّغة وإلى الاصطلاح مجازاً ، وحينئذٍ فلا يكون فيه إلاّ حذف مضاف واحد .

ويصير نظير قول العرب : كنت أظنّ العقرب أشدّ لسعةً من الزّنبور فإذ هُوَ إيّاها »[٢]، على تأويل ابن الحاجب فإنه أعرب « إيّاها » حالاً على أن الأصل : فإذا هو موجود مِثْلها ، فحذف الخبر كما حذف

---

(١) طه / ٩٦

(٢) وهي المسألة الزنبورية المشهورة في النحو .

في : « خرجت فإذا الأسد » ، ثم حذف المضاف ، وهو « مثل » ، وقام المضاف إليه مقامه ، فتحوّل الضمير المجرور ضميراً منصوباً .

بل تخريج ما نحن فيه على ذلك أسهل ، لأن لفظ الضّمير معرفةٌ ، فانتصابه على الحال بعيدٌ .

والظاهر[1] في المثال المذكور أنه مفعول لفعل محذوف هو الخبر . والتقدير : فإذا هو يشبهها . ولمّا حُذِف الفعل انفصل الضمير أو أنه الضمير، أوأنّه هو الخبر كما في قول الأكثرين : « فإذا هو هي » ، ولكن أنيب ضمير النّصب عن ضمير الرفع .

[يجوز كذا خلافاً لفلان]

وأما قوله : يجوز كذا خلافاً لفلان ، فقد يقال : إنه يجوز فيه وجهان :

الوجه الأول : أن يكون مصدراً كما أن قولك : يجوز كذا اتّفاقاً وإجماعاً بتقدير : اتّفقوا على ذلك اتّفاقاً ، وأجمعوا عليه إجماعاً .

ويشكل على هذا أنّ فعله المقدّر إما « اختلفوا » ، أو « خالفوا » أو « خالفت »

فإن كان اختلفوا أشكل عليه أمر ان

(١) في ط فقط : « والنظر » مكان : « والظاهر » .

أنّ مصدر « اختلف » إنما هو الاختلاف لا الخلاف .

(٢) ـ أن ذلك يأبى أن يقول بعده لفلان

وإن كان خالفوا أو خالفت أشكل عليه أنّ « خالف » لا يتعدى باللام بل بنفسه .

وقد يختار هذا القسم .

ويجاب عن هذا الاعتراض بأن يقال : هذه اللاّم مثلها في ، « سَقْياً له » ، أي متعلقة بمحذوف تقديره : أعنى له ، أو إرادتي له ، ألا ترى أنها لا تتعلق بـ « سَقْيًا » ، لأن « سقى » / يتعدّى بنفسه . [٣ / ١٩٩]

الوجه الثاني : أن يكون حالاً ، والتّقدير : أقول خلافاً لفلان ، أي مخالفاً له . وحذف القول كثيرٌ جدًّا حتى قال أبو علي : « هو من حديث البحر قُلْ ولا حَرَج »[١] .

ودلّ على هذا العامل أنّ كل حكْم ذكره المصنّفون فهم[٢]

(١) لا أدري معنى هذه العبارة التي نقلها ابن هشام عن أبي عليّ الفارسى . لعلّ المراد ـ والله أعلم ـ هو من حديث الكتاب ، لأن كتاب سيبويه كان يلقب بالبحر ، ففي كشف الظنون نهر ١٤٢٦ ـ ١٤٢٨ مجلد ٢ ما نصه : « فقد كان السلف المتقدّمون يسمّون كتاب سيبويه البحر الخضمّ تشبيهاً له بالبحر لكثرة جواهره ، ولصعوبة مضايقه ، وإذا لقى بعضهم بعضاً يسألونه : هل ركبت البحر ؟ تعظيماً له ، واستصعاباً لما فيه » .

(٢) في ط : « نهم » بالنون مكاف الفاء ، تحريف .

قائلون به ، وكأنّ القول مقدَّرٌ قبل كُلّ مسألة . وهذه العِلّة قريبةٌ من العِلّة التي ذكروها لاختصاصهم الظّروف بالتوسّع فيها ، وذلك أنهم قالوا : إنّ الظّروف منزّلة من الأشياء منزلة أنفسها لوقوعها فيها ، وأنها لا تنفكّ عنها .

والله سبحانه وتعالى أعلم .

[أيضاً]

وأمّا قوله : قال : أيضاً ، فاعلم أن « أيضاً » مصدر : آض ، وآض فعل يستعمل وله معنيان :

(١) رجع فيكون تامًّا . قال صاحب المحكم : وآض إلى أهله رجع إليهم . انتهى .

وكذا قال ابن السكّيت[1] وغيرهما . وهذا هو المستعمل مصدره هنا .

(١) في ط : « ابن الكسيت » بتقديم الكاف على السّين ، تحريف واضح . وابن السكيت هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ، عرف بابن السكيت لقب أبيه إسحاق ، وهو بكسر السين وتشديد الكاف المكسورة ، وعُرِف أبوه بذلك ، لأنه كان كثير السكوت ، طويل الصمت » قال ابن خلّكان : مات في ليلة الاثنين ٥ من رجب سنة ٢٤٤ هـ.
ولابن السكيت ترجمة وافية تشمل حياته وكتبه كتبها أستاذنا عبد السلام هارون في مقدمة كتابه : « إصلاح المنطق » .

(٢) صار فيكون ناقصاً عاملاً عمل كان . ذكره ابن مالك وغيره وأنشدوا قول الرّاجز :

٦٢٤ = ربّيتُـهُ حتّـى إذا تَمَعْدَدا وآضَ نَهْـداً كالحِصـان أجْرَدَا[1]
كان جَزائِي بالعصا أنْ أُجْلَدا

ورواه الجوهري : وصار نَهْداً .

يقال تمعدد الغلام : إذا شَبّ وغلظ ، والنّهد : عظيم الجسم من الخيل ، وإنما يوصف به الإنسان على وجه التّشبيه والأجرد:الذي لا شعر عليه .

وانتصاب « أيضاً » في المثال المذكور ليس على الحال من ضمير « قال » : كما توهّمه جماعةٌ من الناس ، فزعموا أنّ التقدير : وقال أيضاً، أي راجعاً إلى القول . وهذا لا يحسن تقديره إلاّ إذا كان هذا القول إنّما صدر من القائل بعد صدور القول السّابق ، حتى يصحّ أن يقال : إنه قال راجعاً إلى القول بعدما فرغ منه .

---

(١) للعجاج يشكو فيه عقوق ابنه إيّاه .
وتمعدد : تكلم بكلام معدّ أي كبر وخَطَب . وقيل : اشتدّ وقوى ، وآض بمعنى : صار . والنهد : العالي المرتفع . والأجرد : القصير الشعر . من شواهد : الخزانة ٣ / ٥٦٢ ، والمحتسب ٢ / ٣١٠ ، والمنصف ١ / ١٢٩ ، ١٣٠ ، ٣ / ٢٠ ، وابن يعيش ٩ / ١٥١ ، والعينى ٤ /٤١٠ ، والهمع والدرر رقم ٢٨٦ ، والأشموني ٣ / ٢٨٤ .

وليس ذلك بشرط في استعمال أيضاً ، ألا ترى أنك تقول : قلت اليوم كذا، وقلت أمس أيضاً: كذا، وكذلك: تقول كتبت اليوم، وكتبت أمس أيضاً/ . [٣ / ٢٠٠]

والذي يظهر لي أنه مفعول مطلق حُذِف عاملُهُ أو حال حذف عاملها وصاحبها ، وذلك أنك قلت : وقال فلان : ثم استأنفت جملة فقلت : أرجع إلى الأخبار رجوعاً ولا أَقْتصِر على ما قدّمت ، فيكون مفعولاً مطلقاً .

أو التّقدير : أخبر أيضاً ، أو أحكى أيضاً ، فيكون حالاً من ضمير المتكلّم .

فهذا هو الذي يستمرّ في جميع المواضع .

ومما يؤنسك بما ذكرته من أن العامل محذوف : أنك تقول : عنده مالٌ ، وأيضاً عِلْمٌ ، فلا يكون قبلَها ما يصلح للعمل فيها ، فلا بُدّ حينئذ من التّقدير . وعلى ذلك قال الشّاطبي ـ رضي الله عنه ـ : « وقد ذكر أنه لا يدغم الحرف إذا كان تاء متكلم أو مخاطب أو منوّناً أو مشدّدًا .

كَكُنْتُ تراباً أنت تُكْرِهُ واسعٌ عليمٌ وأيضاً تَمّ ميقات مُثِّلا[1]

(١) هذا البيت من الشاطبية ذكر في « موانع الإدغام » ، وقبله :
إذا لم يكُنْ تا مُخْبِر أو مخاطَب أو المُكْتَسَى تنوينهُ أو مُثَقّلاً
انظر : سراج القارىء / ٣٤ على شرح منظومة : « حرز الأماني ووجه التهاني » للشاطبي ، والتي نسبت إليه باسم « الشاطِبيّة » .

قال أبو شامة ـ رحمه الله تعالى ـ قوله : أيضاً ، أي أمثل النوع الرابع ولا اقتصر على تمثيل الأنواع الثلاثة ، وهو مصدر آض : إذا رجع ، انتهى كلامه .

فـ «أيضاً» على تقديره حال من ضمير «أمثل» الذي قدّره .

واعلم أن هذه الكلمة إنما تستعمل مع ذكر شيئين بينهما توافق ، ويمكن استغناء كُلّ منهما عن الآخر ، فلا يجوز : جاء زيد أيضاً إلاّ أن يتقدّم ذكر شخص آخر أو تدلّ عليه قرينة ، ولا جاء زيد ومضى عمرو أيضاً لعدم التوافق ، ولا اختصم زيد وعمرو أيضاً ، لأن أحدهما لا يستغني عن الآخر .

[هلم جرًّا]

وأمّا قوله : هَلُمَّ جَرًّا فكلامَ مستعمل في العرب كثيراً ، وذكره الجوهري في (صحاحه) ، فقال في : « فصل الجيم » من باب « الراء » ، وتقول كان ذلك عام كذَا وهَلُمَّ جَرًّا إلى اليوم ، هذا جميع ما ذكر .

(١) أبو شامة : هو عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان ، الإمام شهاب الدين الدمشقي الشافعيّ ، المشهور بأبي شامة ، لشامة كبيرة كانت على حاجبه الأيسر .
ولد سنة ٥٩٩ بدمشق، توفي في تاسع عشر شهر رمضان سنة ٦٦٥هـ
انظر البغية ٢ / ٧٧ ، ٧٨ .

وذكر الصّغاني في (عبابه) ما ذكره صاحب (الصحاح) ولم يزد عليه .

وذكر ابن الأنباري هَلُم جرًّا في كتاب (الزاهر) وبسط القول فيه . وقال : معناه سيروا على هينتكم أي تثبّتوا في سيركم ولا تجهدوا أنفسكم .

قال : وهو مأخوذ من الجرّ، وهو أن تترك الإبل والغنم ترعى في السّير . / [٣ / ٢٠١]

قال الراجز :

٦٢٥ =لطَالمـا جَرَرْتُـكُـنَّ جَـرّا حتـى نوى الأعجفُ واسْتَمرّا
فاليومَ لا آلو الرِّكَابَ شرّا[1]

قلت : الأعجف الهزيل ، ونوى صار له نَيّ بفتح النون وتشديد الياء وهو الشّحم ، وأمّا النيء بكسر النّون ، والهمزة بعد الياء الساكنة فهو اللّحم الذي لم ينضج واستمر ، كأنه استفعل من المرّة بكسر الميم وهو القوة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ ذُو مِرّة ﴾[2] .

قال : وفي انتصاب « جرًا » ثلاثة أوجه :

---

(١) انظر اللسان : « جرر » وروايته : « شرًا » وهي كذلك في النسخ المخطوطة ، وفي ط فقط : « سبرا » بالسين والباء .
(٢) النجم / ٦ .

(١) أن يكون مصدراً وضع موضع الحال ، والتّقدير : هَلُم جارِّين أي مثبتين .

(٢) أن يكون على المصدر ، لأن في « هَلُمَّ » معنى « جرّ » فكأنه قيل : جرّوا جرًّا . وهذا على قياس قولك : جاء زيد مَشْياً ، فإن البصريين يقولون تقديره : ماشياً ، والكوفيون يقولون المعنى : مشَى مَشْياً .

(٣) وقال بعض النحويين : جَرًّا نصب على التفسير ، انتهى . كلام أبي بكر ملخّصاً .

وقال أبو حيان في الارتشاف) : وهَلُم جرًّا معناه : تَعَالى على هينتك مثبتاً . وانتصاب جرًّا على أنه مصدر في موضع الحال أي جارين ، قاله البصريون.

وقال الكوفيون : مصدرٌ لأن معنى هَلُمَّ : جُرّ .

وقيل : انتصب على التمييز .

وأول من قاله : عابد بن يزيد :

٦٢٦ =فإن جاوزتُ مقفرَةً رَمَت بي إلى أخرى كتلك هلم جرّا

وقال آخر من تغلب :

٦٢٧ = المطعمين لدى الشّتا ء سدائفاً ملنيب غُرًّا[1]

(١) البيت الأول من شواهد : الهمع والدرر رقم ١٧٨٩ .

[٣ / ٢٠٢]　في الجاهليّة كان سو　　دد وائلٍ فَهُلُمَّ جَرّا /

انتهى .

وبعد فعندي توقف في كون هذا التركيب عربيًّا مَحْضاً والذي رابني منه أمور :

الأول أن إجماع النحويين منعقدٌ على أن لـ « هلم » معنيين :

(١) تعالَ فتكون قاصرةً كقوله تعالى : ﴿ هَلُمَّ إلينا ﴾[١] أي تعالَوْا إلينا .

(٢) أحضِر فتكون متعدّية كقوله تعالى : ﴿ هَلُمَّ شُهَدآءكُم ﴾[٢] أي احضروهم ، ولا امتناع لأحد المعنيين هنا .

الثاني : أنّ إجماعهم منعقد على أنّ فيها لغتين حجازيّة وهي التزام استتار ضميرها ، فتكون اسم فعل .

وتميميّة وهي أن يتصل بها ضمائر الرّفع البارزة ، فيقال : هَلُمّا ، وهلمِّي ، وهلُمّوا ، فتكون فعلاً،ولا نعرف لها موضعاً أجمعوا فيه على التزام كونها اسم فعل ، ولم يقل أحد أنه سمع : هَلُمّا جرا ، ولا هَلُمِّي جرًّا ، ولا هلمُّوا جرًّا .

---

(١) الأحزاب / ١٨

(٢) الأنعام / ١٥٠ .

الثالث :

أن تخالف الجملتين المتعاطفتين بالطّلب والخبر ممتنع أو ضعيف، وهو لازم هنا ، إذا قلت كان ذلك عام كذا ، وهلُم جرّا .

الرّابع : أن أئمة اللغة المعتمد عليهم لم يتعرّضوا لهذا التركيب حتى صاحب (المُحْكم) مع كثرة استيعابه وتَتَبُّعه .

وإنما ذكره صاحب (الصّحاح)، وقد قال أبو عمرو بن الصّلاح في (شرح مُشْكلات الوسيط): إنه لا يقبل ما تفرّد به . وكان على ذلك ما ذكره في أول كتابه من أنّه ينقل عن العرب الذين سمع منهم، فإنّ زمانه كانت اللغة فيه قد فسدت،

وأما صاحب (العُباب) فإنه قلّد صاحب (الصحاح) فنسخ كلامه .

وأما ابن الأنباري فليس كتابه موضوعاً لتفسير الألفاظ المسموعة من العرب بل ، وضعه أن يتكلّم على ما يجري من محاورات النّاس . وقد يكون تفسيره له على تقدير أن يكون عربياً ، فإنه لم يصرح بأنه عربيّ .

وكذلك لا أعلم أحداً من النحاة تكلّم عليها غيره .

ولخّص أبو حيّان في (الارتشاف) أشياء من كلامه ، وَوَهِمَ

فيه ، فإنه ذكر أنّ الكوفيين قالوا : إنّ جرًّا مصدر ، والبصريّون قالوا : إنه حال ، وهذا يقتضي أن الفريقين تكلموا في إعراب ذلك ، وليس كذلك ، وإنما قال أبو بكر : إن / قياس إعرابه على قواعد البصريّين [٣ / ٢٠٣] أن يقال : إنه حال وعلى قواعد الكوفيين أن يقال : إنه مصدر . هذا معنى كلامه ، وهذا هو الذي فهمه أبوالقاسم الزّجّاجيّ .

وَرَدّ عليه فقال البصريّون : لايوجبون في نحو رَكْضاً من قولك : جاء زيدٌ ركضاً أن يكون مفعولاً مطلقاً ، بل يُجيزون أن يكون التّقدير : جاء زيد يَركُض ركضاً ، فكذلك يجوز على قياس قولهم أن يكون التّقدير : هَلُمّ تَجرُّ جرًّا ، انتهى .

ثم قول أبي بكر معناه : سيروا على هِينَتكم أي اثبتوا في سَيْرِكم ، فلا تجهدوا أنفسكم مُعْتَرِضٌ من وَجْهين :

(١) أن فيه اثبات معنًى لم يثبته لها أحد .

(٢) أن هذا التفسير لا ينطبق على المراد بهذا التركيب ؛ فإنه إنما يراد به استمرار ما ذكر قبله من الحُكم ، فلهذا قال صاحب الصحاح : وهلُم جرًّا إلى الآن .

وقول أبي حيّان معناه : « تعالَ » على هَيْئَتِكُم عليه أيضاً اعتراضان :

(١) أنه تفسير لا ينطبق على المراد .

(٢) في إفراده « تعال » مع أنه خطاب للجماعة ، وكأنه توهّم « تعال » اسم فعل ، واسم الفعل لا تلحقه ضمائر الرّفع البارزة ، وقد تَوهّم ذلك بعض النّحويين فيها وفي «هات» .والصّواب أنهما فعلان بدليل الآية وقوله تعالى : ﴿ قُل هَاتُوا بُرْهانكم ﴾[1] . وقول الشاعر :

٦٢٨ =* إذا قُلْتُ هاتِي نَوِّليني تَمايَلَتْ *

وقوله : لأن هَلُمّ في معنى : جرّوا منقول « من كلام ابن الأنباري هو خطأ منه انتقده عليه الزّجاجي في (مختصره) ، وقال : لم يقل أحد أن هَلُمّ في معنى : جرّوا ، وفيه دليلٌ على ما قدّمته من أن الإعرابين المذكورين لم يَقُلْهما البصريّون والكوفيّون ، وإنما قالهما ابن الأنباري قياساً على قولهما في : « جاء زيد رَكْضا » .

وتقدير البيت الأول : فإن تجاوزت أرضاً مقفرة أي ليس بها أنيسٌ رَمَتْ بي تلك الأرض المقفرة إلى أخرى مقفرة كتلك الأرض المُقْفرة .

وجواب الشّرط إمّا « رمت » بي أو في البيت بعده إن كانت « رَمَتْ » صفة لـ « مقفرة » . / [٣ / ٢٠٤]

---

(١) النّحل/ ٦٤

(٢) تمامه :

* عليّ هضيم الكشح ريّا المُخَلْخَلِ *

لامرىء القيس من معلقته المشهورة

وأمّا البيتان الآخران فمعناهما الثّناء على قوم بالكَرم والسّيادة ، والعرب تمدحُ بالإطعام في الشّتاء ، لأنه زمن يقل فيه الطّعام ، ويكثر الأكل لاحتباس الحَرارة في الباطن .

والسّدائف جمع سديفة وهي مفعول للمطعمين ، ومعناها شرائج سَنام البعير المقطّع وغيره ممّا غَلَب عليه السِّمن .

وقوله : « مل نيب » أصله : مِنَ النّيب جمع ناب ، وهي النّاقة سمّيت بذلك ، لأنه يستدلّ على عمرها بنابها . وحذف نون مِنْ لأنه أراد التّخفيف حين التقى المتقاربان ، وهما النّون واللاّم ، وتعذر الإدغام ، لأن اللّام ساكنة .

ونظيره قولهم : في بني الحارث : بلحارث وهو شاذّ . والذّي في البيت أشذّمنه ، لأن شرط هذا الحذف أن لا تكون اللام مدغمةً فيما بعدها فلا يقال في بني النّجار وبني النّضير : بِنّجّار ، وبنّضير . وعلّل ابن جنّى ذلك بكراهة تَوالي الإعلالين ، فإنّ اللاّم قد أُعِلّت بإدغامها فيما بعدها ، فمتى أعلّت النّون التي قبلها بالحذف توالي الإعلالان .

وقد يردّ بأن ذلك إنما يتجنّب في الكلمة الواحدة .

ويجاب بأن كُلاً من المتضايفين والجار والمجرور كالكلمة الواحدة وأعطى حكمها .

وقوله : « غُراً » حال من النِّيب ، وهو جمع غرّاء كحمراء وحُمْر وسوداء وسُود ،

في الجاهليّة[1] خبر كان إن قدّرت ناقصة، أو متعلّق بها إن قُدّرت تامة بمعنى وجد .

وقوله : فَهَلُمّ جرّاً منعلّق المعنى بقوله : في الجاهليّة إنْ كان سؤدد وائل في الجاهليّة فما بعدها .

وإذْ قد أتينا على حكاية كلام النّاس ، وشرحه وبيان ما فيه من نَقْلٍ فلنذكر ما ظهر لنا في توجيه هذا الكلام بتقدير كونه عربياً .

فنقول : هَلُم هذه هي القاصرة التي بمعنى : اثت وتعالَ إلاّ أن فيها تَجوُّزين :

الأول : أنه ليس المراد بالإتيان هنا المجيء الحِسّيّ بل الاستمرار على الشّيء والمداومة عليه كما تقول : امْشِ على هذا الأمر ، وسر على هذا المِنْوال . / ومنه قوله تعالى : ﴿ وانْطلق الملأ [٣ / ٢٠٥
منهم أن امْشُوا واصْبروا على آلهتكم ﴾[2] المراد بالانطلاق ليس الذّهاب الحسّي بل انطلاق الألسنة بالكلام ، ولهذا أعربوا « أنْ » تفسيريّة ، وهي إنما تأتي بعد جملة فيها معنى القول كقوله تعالى : « فأوحينا إليه أنِ اصْنَعِ الفُلْك ﴾[3] .

والمراد بالمشي ليس المشي بالأقدام بل الاستمرار والدّوام، أي

(١) فى الشاهد رقم ٦٢٧
(٢) صٓ/ ٦
(٣) المؤمنون/ ٢٧

دوموا على عبادة أصنامكم ، واحبسوا أنفسكم على ذلك .

الثاني : أنه ليس المراد الطلب حقيقةً ، وإنما المراد الخبر ، وعبّر عنه بصيغة الطّلب كما في قوله تعالى : ﴿ وَلْنَحْمِلْ خطاياكم ﴾[1] ، ﴿ فَلْيمْدد له الرّحمن مدًّا ﴾[2] .

وجراً مصدر جرّه يجرُّه : إذا سَحبه ، ولكن ليس المراد التّعميم كما استعمل السّحب بهذا المعنى إلا أنه يقال : هذا الحكم منسحبٌ على كذا أي شامل له .

فإذا قيل : كان ذلك عام كذا وَهلُمّ جراً ، فكأنّه قيل : واستمر ذلك في بقيّة الأعوام استمراراً فهو مصدر ، أو استمر مُسْتَمِراً فهي حال مؤكدة .

وذلك ماشٍ في جميع الصّور . وهذا هو الذي يفهمه النّاس من هذا الكلام .

وبهذا التأويل ارتفع إشكال العطف ، فإن هَلُمّ حينئذ خبر ، وإشكال التزام إفراد الضّمير ، إذ فاعل هَلُمّ هذه مفرد أبداً كما تقول : واستمرّ ذلك ، أي واستمرّ[3] ما ذكرته .

---

(١) العنكبوت/ ١٢

(٢) مريم/ ٧٥

(٣) في ط فقط: « واسْتَمْرِر» براءين .

فإن قلت : قد اشتملت هذه التّوجيهات التي وجّهت بها هذه المسائل على تقديرات كثيرة ، وتأويلات متعقّدة ، ولم يعهد في كلام النحويين مثل ذلك .

قلت : ذلك لأنك لم تقف لهم على كلام على مسائل متعقّدة مشكلة اجتمعت في مكان واحد . ولو وقفت لهم على ذلك لوجدت في كلامهم مثل ذلك وأمثاله ـ والله تعالى أعلم .

وصلّى الله على سيّدنا محمد واله وصحبه وسلّم/ [٢٠٦/٣]